الكفاية ، كما وان العمال اليهود يهجرون العمل اليدوي ليحتله العرب ، ينبغي ان تشغل هذه المشكلة بال الهيئات الحكومية » (هآرتس ٧٢/٥/٢٣) .

ويبدو ان تخوف رئيس الهستدروت من « القنبلة الزمنية » قد اخذ يتصاعد الى درجة ادت به الى تفجير « قنبلة » على شكل تصريح خطير يعتبر الاول من نوعه ، حين دعا بشكل مبطن خلال بحث السياسة الاسرائيلية تجاه المناطق في سكرتارية حزب العمل الى الانسحاب من مناطق معينة قبل التوقيع على اتفاقية سلام : « انني لا اعرف اذا كان ما نحتفظ به بايدينا (المقصود المناطق المحتلة) هو بمثابة اوراق مساومة او بمثابة جمرات متقدة تحت اسسنا . انني لست متأكدا تماما ، وربما اشذ في ذلك قليلا ، بانه ينبغي علينا ان نرجىء اتخاذ قرارات حاسمة تجاه المناطق حتى التوقيع على السلام ، **انني لست متأكدا من اننا لن نصل في احد الايام الى استنتاج بانه من الافضل ان يكون هنالك قطاع معين من السكان ومنطقة معينة من البلاد ، خارج اطار سيطرتنا ومسؤوليتنا ، دون أن نحصل على توقيع الطرف الاخر** » . (دافار ٧٣/٢/٢) .

لقد اثار هذا التصريح ردود فعل عنيفة بين اوساط الصقور ، كما وجعل فئة « الحمائم » في موقف حرج ، فهي تقف معه فيما يتعلق بنقاء المجتمع اليهودي وخطورة العمل العربي على « النقاء » الا انها لا تستطيع ان تذهب اكثر من ذلك ، الى درجة المطالبة بشكل مبطن بالانسحاب من مناطق معينة دون التوقيع على اتفاقية سلام. اما فئة الصقور فقد تصدت له بعنف لخروجه عما يعرف بسياسة الاتفاق الشفهي ، ومن اجناح الحزب بان « لا انسحاب قبل التوقيع على معاهدة سلام ». وكان اول من تصدى له اعضاء حزبه «احدوت هعفوداه» المنضمون الى حزب العمل حين قال موشيه طبنكين « بأن المناطق المحتلة ليست اوراق مساومة وليست جمرات ، بل هي حجر اساس في الطريق المؤدي الى السلام » كما ودعا عضو الكنيست بن فورات (من حزب العمل) رئيس الهستدروت الى تقديم استقالته بقوله « ينبغي على بن اهارون ان يستقيل ومن ثم يكون بوسعه التعبير عن رأيه الشخصي تجاه المناطق ... ينبغي ان نقبل التذرع القائل بأن ذلك كان بمثابة رأي شخصي ، ذلك ان عضو الكنيست او عضو اللجنة التنفيذية للهستدروت باستطاعته ان يعبر عن رأي، ولكن ليس الاشخاص المهيمنون على السلطة التنفيذية . انه من غير المسموح لبن اهارون ان يتفوه باقوال مناقضة لسياسة الحكومة الا في حالة استقالته من السلطة التنفيذية ، ينبغي ان يتحلى الانسان بالجرأة عندما يقرر التخلي عن التقيد للعمل من اجل فكرة معينة ، ولكن ليس عندما تكون مرتبطا بكرسي التنفيذ الذي تجلس عليه » (هآرتس ٧٢/٢/٩) .

ازاء حملة النقد التي تعرض لها اضطر بن اهارون للتراجع قليلا وانكار التفسيرات التي وردت في الصحف والقائلة بانه يدعو الى « انسحاب ... دون توقيع الطرف الاخر » وانه لم يكن يعني ذلك، بل انه اراد ايقاف المسؤولين على خطورة العمل العربي ، بيد ان جناح التوسعيين استغل حالة الضعف والبلبلة التي سادت الفئة الاخرى واخذ يدلي بتصريحات حول تصوره لمصير المناطق المحتلة، والحقيقة ان افكار هذه الفئة اقوى بكثير من افكار الفئة الثانية بحكم سيطرة اصحابها على معظم المؤسسات الفاعلة ، فقد اعرب ديان عن تصوره للسلام المنفرد مع الاردن قائلا : « ينبغي ان تنص اتفاقية سلام مع الاردن على **حقنا في السكن والاستيطان** في كل مكان من الضفة الغربية »واعرب عن اعتقاده بان من حق اليهود الاستيطان في جميع المناطق المحتلة بدون استثناء ووجه كلامه بشكل خفي الى رئيس الهستدروت قائلا « **انني لا اعتقد** ان هناك شخصا ما يحق له القول لليهود بانهم لا يملكون حق الاستيطان في ارض ابائهم » . كما وعرض خريطة « السلام » التي يؤمن بها بقوله : « لا نستطيع النزول من هضبة الجولان ، وينبغي على جيشنا ان يبقى مترابطا على ضفاف الاردن ، كما ينبغي ان يحظر على الجيوش الاخرى اجتياز النهر ، وينبغي علينا ايضا ان نحتفظ بشرم الشيخ الذي سيشكل بداية خط للحدود التي ستمر منه حتى مكان ما على البحر المتوسط . اما قضية اين سيمر هذا الخط ، فهي مطروحة للمفاوضات » (معاريف ٧٣/٢/٨) . يمكن تلخيص ما سبق بالقول ان الجدل الذي احتدم مؤخرا حول مصير المناطق المحتلة ليس جديدا ، وانما الجديد فيه ربط قضية الانسحاب من المناطق المحتلة دون التوقيع على اتفاقية سلام ، بالقضية الاساسية التي شغلت المجتمع اليهودي قبل وبعد قيام اسرائيل ، الا وهي سياسة « العمل العبري »